الطلب على النفط سيرتفع بنحو 0,9 مليون برميل يوميا في العام 2013

«الوطني»: فائض ميزانية 2014/2013 بين 8 و12 مليار دينار في حال تراوح سعر برميل النفط بين 101 و105 دولارات

قال تقرير بنك الكويت الوطني إن أسعار النفط بعد أن حافظت على مستواها في شهر مارس، تراجعت بحدة في أوائل شهر أبريل. فقد تراجع سعر خام التصدير الكويتي من ذروته البالغة 107 دولارات للبرميل في 2 أبريل إلى أقل من 100 دولار خلال عشرة أيام، وهي المرة الأولى التي ينخفض فيها إلى ما دون مستوى 100 دولار للبرميل منذ يوليو 2012. وسجلت أيضا أنواع النفط الإسنادية العالمية الأخرى تراجعات ملحوظة. فقد تراجع مزيج برنت بمقدار 8 دولارات ليصل إلى 102 دولار، أي بمقدار 17 دولارا أقل من الذروة التي بلغها في شهر فبراير. وكان التراجع في سعر نفط غرب تكساس المتوسط أقل حدة، حيث انخفض بمقدار 6 دولارات ليصل إلى 91 دولارا، وبقي هذا المزيج أعلى بقليل من المستويات التي سجلها في أوائل شهر مارس.

وأشار: «يبدو أن الانخفاض في الأسعار كان سببه غالبا عوامل تتعلق بالطلب. ويعتقد أن الطلب على النفط قد تراجع لأسباب موسمية. فتعتبر فترة الربيع عادة في النصف الشمالي من الكرة الأرضية موسم صيانة المصافي، ما يقلل من الطلب على النفط الخام. وتاريخيا، تراجع الطلب على النفط في الربع الثاني مقارنة بالربع الأول بحوالي 1,6 مليون برميل يوميا نسبة إلى مساره. ويبدو أن تأثير هذه الأنماط الدورية للطلب على أسعار النفط محدود جدا رغم أنها متوقعة».

ولفت التقرير الى انه كان هناك خفض لتوقعات الطلب على النفط من قبل هيئات دولية مثل منظمة أوبيك والوكالة الدولية للطاقة (أنظر الفقرة التالية). وجاءت هذه المراجعات جزئيا بسبب الأنباء الاقتصادية الضعيفة، بما فيها بيانات التوظيف الأميركية والقلق المتنامية بشأن المستقبل البعيد المدى للنفط. وقد أدت عوامل مثل وضع قوانين بيئية أكثر صرامة ونهاية الطفرة الاستثمارية الصينية والضعف الهيكلي في الأسواق المتقدمة والتغييرات التي فرضتها الأسعار لصالح مصادر الطاقة البديلة، إلى تعزيز النظريات بشأن وصول الطلب على النفط إلى ذروته.

وقال التقرير انه تم خفض التوقعات بالنسبة لنمو الطلب العالمي على النفط في العام 2013 بشكل بسيط. فالوكالة الدولية للطاقة ترى النمو دون 0,8 مليون برميل يوميا أو 0,9٪، وهو أقل بقليل مقارنة بشهر مارس، رغم أنه تم تخفيض تلك التوقعات من 1,1٪ في بداية السنة. وكان المحرك الأساسي في الفترة الأخيرة هو الضعف في أوروبا، حيث يتوقع أن يكون استهلاك النفط عند أدنى مستوى له منذ الثمانينيات. ويتوقع مركز دراسات الطاقة الدولي أن يبلغ النمو العالمي على النفط 0,9 مليون برميل يوميا، أي حوالي 0,2 مليون برميل يوميا أقل من توقعات الشهر الماضي. فيما تتوقع أوبيك أن يكون النمو أقل من ذلك، عند مستوى 0,8 مليون برميل يوميا. وقد دعمت البيانات الأولية للربع الأول من العام 2013 هذا الخفض في التوقعات، إذ تظهر هذه البيانات ضعف الطلب في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. ويتوقع أن يشكل الطلب الصيني على النفط حوالي نصف مجموع نمو الطلب هذا العام، رغم أن الطلب الصيني كان ضعيفا في بداية السنة.

التوقعات بشأن إمدادات النفط

أفاد التقرير بأن إنتاج النفط لدول أوبيك الإحدى عشرة (أي باستثناء العراق) ارتفع قليلا بمقدار 17 ألف برميل يوميا تقريبا ليصل إلى 27,3 مليون برميل في شهر فبراير، بعد أن انخفض في الشهر السابق إلى أدنى مستوى له منذ 15 شهرا. وجاء أغلب الارتفاع من الانتاج السعودي، حيث ارتفع بمقدار 41 الف برميل يوميا ليصل إلى 9,1 ملايين برميل يوميا تقريبا (بينما تشير الأرقام الرسمية إلى ارتفاع أكبر قدره 100 ألف برميل يوميا). وشهد الإنتاج الليبي أيضا ارتفاعا طفيفا في شهر فبراير، ولكن يتوقع أن يتراجع مجددا في الشهر القادم عقب تجدد الاحتجاجات في المنشآت النفطية. وفي الوقت ذاته، انخفض الإنتاج في نيجيريا مجددا بمقدار 19 الف برميل يوميا، وقد تأثر الانتاج في الأشهر الأخيرة بسبب التسربات النفطية والفيضان والسرقة. وبقي الإنتاج الإيراني على حاله منذ الشهر السابق، رغم تنفيذ عقوبات جديدة في شهر فبراير.

ارتفع مجموع إنتاج أوبيك (بما فيه العراق) قليلا ليصل إلى 30,3 مليون برميل يوميا، ليوقف بذلك التراجع الذي استمر خمسة أشهر متتالية. وشهد الإنتاج العراقي أكبر زيادة بين دول منظمة أوبيك، إذ ارتفع بمقدار 58 ألف برميل يوميا تقريبا ليصل إلى 3,1 ملايين برميل في شهر فبراير. وجاءت الزيادة بعد اكتمال أعمال الصيانة في حقل الرميلة، إضافة إلى توسيع منشآت تخزين النفط في مستودع التصدير الرئيسي في الدولة.

ويتوقع أن يرتفع إنتاج الدول من خارج أوبيك بقدر يصل إلى 1,7 مليون برميل يوميا في العام 2013، ويأتي أقل من خمسه من سوائل الغاز الطبيعي لدول أوبيك. ومن المحتمل أن يقود إنتاج أميركا الشمالية نمو الإنتاج في الدول من خارج أوبيك، رغم أنه قد تكون هناك أيضا مساهمات من مواقع أخرى بسبب الاستعادة الجزئية للإنتاج المفقود في السنة الماضية. وفي المجموع، يتوقع أن يرتفع الإنتاج العالمي بشكل أكثر تواضعا في العام 2013، وذلك بعد ارتفاع تجاوز 2 مليون برميل يوميا السنة الماضية، حيث ان الخفض في إنتاج أوبيك سيقلل جزئيا الإنتاج الأقوى في الدول من خارج أوبيك.

توقعات الأسعار

بالرغم من ارتفاع الأسعار في الربع الأول من عام 2013، من المتوقع أن تضعف أساسيات سوق النفط على مدى الأرباع الثلاثة القادمة من السنة، على خلفية مستقبل اقتصادي ضعيف وإنتاج أقوى من الدول من خارج أوبيك. وبناء على ارتفاع قدره 0,9 مليون برميل يوميا في الطلب العالمي على النفط، وانخفاض إنتاج أوبيك وارتفاع قوي قدره 1,7 مليون برميل يوميا في إنتاج الدول من خارج أوبيك، يمكن لمخزونات النفط العالمية أن ترتفع بشكل متواضع قدره 0,4 مليون برميل يوميا في العام 2013. وفي هذه الحالة، سيتراجع سعر خام التصدير الكويتي تدريجيا لباقي السنة عن متوسط الربع الأول البالغ 108 دولارات، ولكنه سيبقى مدعوما عند مستوى أعلى من 100 دولار للبرميل.

أما إذا ارتفع الطلب العالمي على النفط بشكل أعلى بقليل من المتوقع، فإن أوبيك ستتمكن من المحافظة على إنتاجها الحالي لفترة أطول. ووفق هذا السيناريو، فإن سعر خام التصدير الكويتي سيبقى ثابتا في الربع الثاني من العام 2013، ولكنه سيبدأ في التراجع تدريجيا في النصف الثاني من العام. ومن المحتمل أن يتم الخفض المؤجل في إنتاج أوبيك في النصف الثاني من العام 2013 من أجل منع أسعار النفط من التراجع أكثر من ذلك.

ولكن يوجد احتمال أن يأتي إنتاج الدول من خارج أوبيك عند الحد الأعلى من التوقعات (1,9 مليون برميل يوميا) مما سيحفز أوبيك على القيام بتخفيضات أكبر. وفي هذه الحالة، فإن سعر خام التصدير الكويتي سيتراجع بشكل أسرع في الربعين القادمين من العام ليصل إلى ما يقارب الـ100 دولار للبرميل، وذلك قبل أن يستقر في نهاية السنة استجابة لخفض إنتاج أوبيك.

توقعات الميزانية

بلغ متوسط سعر خام التصدير الكويتي 107 دولارات للبرميل في السنة المالية 2012/2013 رغم أن أرقام الميزانية النهائية للسنة المالية المنتهية في شهر مارس لم تصدر بعد. وتظهر الأرقام الرسمية للأشهر الإحد عشر الأولى أن فائض الميزانية بلغ مستوى قياسيا قدره 18,8 مليون دينار ويعود السبب جزئيا إلى ان الانفاق على بند المصروفات المختلفة والمدفوعات التحويلية جاء أقل من المعتاد بشكل كبير. ولكن الإنفاق يمكن أن يرتفع بشكل كبير في الحسابات الختامية. وبالتالي، نتوقع أن يتراوح الإنفاق بين 10٪ ـ 20٪ دون توقعات الحكومة، ويمكن أن يتراوح الفائض النهائي لميزانية السنة السابقة بين 12,9 و15,2 مليار دينار، وذلك قبل اقتطاع مخصصات صندوق احتياطي الأجيال القادمة.

وترتبط توقعات السنة المالية الحالية 2014/2013 بسيناريوهاتنا الثلاثة، التي ترجح أسعارا للنفط تتراوح بين 101 و105 دولارات للبرميل. وحسب التقارير الصحافية، يبلغ الإنفاق المخصص في الميزانية لهذه السنة المالية 21 مليار دينار، رغم إمكانية مراجعة هذا الرقم لاحقا. وبافتراض أن الإنفاق سيأتي ضمن مستوى أكثر اعتيادا يتراوح بين 5٪ و10٪ دون الميزانية، فإننا نتوقع أن يتراوح الفائض بين 8,4 و11,7 مليار دينار، وذلك قبل اقتطاع مخصصات صندوق احتياطي الأجيال القادمة. وسيعادل ذلك 17٪ ـ 24٪ من الناتج المحلي الإجمالي المتوقع للعام 2013، وسيمثل الفائض الخامس عشر على التوالي لميزانية الكويت.

الهيئة العامة للاستثمار: الحكم بإعادة الحق الوظيفي لكويتي وتعويضه بـ 10 آلاف دينار حكم أول درجة ومطعون عليه بـ «الاستئناف»

ردت الهيئة العامة للاستثمار على ما نشرته «الأنباء» في عدد الاثنين حول نص حكم محكمة التمييز والتي كشفت عنه المحكمة الكلية الدائرة الإدارية.

وقالت في ردها: أفيدكم بداية ان ما نشر بجريدتكم الغراء احتوى على معلومات مغلوطة وغير صحيحة ولم يتحر محررها الدقة ـ هذا من ناحية ـ ومن ناحية أخرى، فإن العنوان الذي استهل به محرركم يوحي للقارئ من الوهلة الأولى بان ما سيطالعه هو الحكم الصادر من محكمة التمييز، الا ان ما تضمنه النشر ـ كان الحكم الصادر من المحكمة الإدارية ـ الدائرة (11).

ونظرا لما حواه ما نُشر بجريدتكم عن الهيئة العامة للاستثمار من معلومات وبيانات منقوصة وغير دقيقة بشأن امتناع الهيئة عن تنفيذ الأحكام القضائية فقد لزم مخاطبتكم بحقيقة الموضوع على التفصيل التالي:

1ـ قامت الهيئة العامة للاستثمار بتنفيذ الحكم الصادر من محكمة التمييز في الطعن رقم 2007/207 بجلسة 2010/2/9 تنفيذا كاملا بشقيه المالي والإداري، وذلك استنادا الى الفتوى الصادرة من ادارة الفتوى والتشريع والموجهة الى الهيئة العامة للاستثمار والتي تفيد بموجبها تلك الإدارة حول كيفية تنفيذ حكم محكمة التمييز المشار اليه.

واستنادا لهذه الفتوى، أصدرت الهيئة العامة للاستثمار، القرار الإداري رقم 3 لسنة 2010 بتنفيذ الحكم المشار اليه ونصت في ديباجة هذا القرار، «بأنه صدر بناء على الحكم الصادر من محكمة التمييز في الطعن رقم 2007/207 إداري بتاريخ 2010/2/9، وعلى كتاب إدارة الفتوى والتشريع رقم 3022 بتاريخ 2010/5/12 بشأن كيفية تنفيذ حكم محكمة التمييز سالف الذكر».

ومؤدى ذلك ومقتضاه، ان الهيئة العامة للاستثمار عندما قامت بتنفيذ الحكم سالف البيان، كان سندها في ذلك الفتوى الصادرة لها من إدارة الفتوى والتشريع، ومن ثم لم يكن تنفيذ الحكم بهذا الشكل من عنداياتها، وقد صادقت إدارة التنفيذ بوزارة العدل على هذا التنفيذ على النحو الذي ارتأته إدارة الفتوى والتشريع، كما صادقت عليه النيابة العامة، عندما أصدرت قرار حفظ في الشكوى المقدمة من المدعي، حيث أصدر الأول شهادة لمن يهمه الأمر بتاريخ 2010/6/17 تفيد بأن الجهة الإدارية قامت بتنفيذ الحكم سالف الذكر بشقيه المالي والإداري.

كما أصدرت الثانية قرارها في الشكوى المقدمة من المستأنف ضده ـ ضد الهيئة ـ والذي انتهت فيه الى: أولا: استبعاد شبهة الجريمة من الأوراق، ثانيا: قيد الأوراق بدفتر الشكاوى وحفظها إداريا، ثالثا: أعلن كل من خالد علي شمسان القحطاني، والممثل القانوني للهيئة العامة للاستثمار لهذا القرار، وأسست النيابة العامة قرارها المشار إليه على أسباب حاصلها الآتي: «وإذا كان الثابت من أوراق التحقيق وان المشكو في حقهما بمجرد إعلانهما بالحكم بادرا الى استطلاع رأي إدارة الفتوى والتشريع بشأن كيفية تنفيذ الحكم، وإذ أشارت تلك الإدارة بطريقة وكيفية التنفيذ اتبع المشكو في حقهما ما أشارت اليه ولم يحيدا عنه، وهو ما ينتفي معه في حقهما سوء القصد ونية الامتناع عن تنفيذ الحكم، وأما ما أشار اليه وكيل الشاكي من عدم اعتماد التعديل الذي أدخل على الهيكل التنظيمي للهيئة العامة للاستثمار من جانب ديوان الخدمة المدنية، فإن هذا الطعن لا يتعلق بموضوع الجريمة التي نحن بصددها، لاسيما ان القرار الصادر بذلك التعديل كان سابقا على صدور الحكم المراد تنفيذه بسنوات بل صدر قرار التعديل في وقت كان محكوما في دعوى الشاكي بالرفض، وهو ما تنتفي معه مقولته ان القصد من التعديل هو الالتفاف على تنفيذ الحكم والكيد للشاكي، أما بشأن الفروق المالية التي قال بعدم تنفيذ الحكم في شأنها فالثابت من بيانات راتب كل من الشاكي والموظف الذي قال بتخطيه له في الترقية ان راتب الشاكي يزيد على راتبه وهو ما يتفق وقوله بانه أقدم منه في الدرجة الوظيفية، الأمر الذي من جماعه يجدر استبعاد شبهة الجريمة، سيما وقد أفادت إدارة تنفيذ الأحكام بأن الحكم قد تم تنفيذه ويتعين بالتالي قيد الأوراق بدفتر الشكاوى وحفظها إداريا».

وعلى ضوء تلك المعلومات،، فإنه نتمنى استقصاء المعلومات من مصادرها حفاظا على المصداقية، سيما وان الخبر المنشور يمس صرحا اقتصاديا كبيرا منوطا به إدارة استثمار المال الاحتياطي للدولة والأموال المخصصة لاحتياطي الأجيال القادمة، وما كان ينبغي ان تنشر أخبار كهذه دون الرجوع الى الهيئة للتأكد من مصداقية الواقعة المعروضة وأبعادها حتى تنأى الجريدة بنفسها عن نشر أخبار منقوصة عن مؤسسة مالية اقتصادية تعد واحدة من أعرق وأكبر 5 مؤسسات اقتصادية على المستوى العالمي.

يضاف الى ذلك، ان الحكم المنشور هو حكم صادر من محكمة أول درجة ـ ومطعون عليه بالاستئناف المقيد برقم 2013/501 ولم تحدد لنظره جلسة بعد، ومن ثم فهو حكم غير نهائي لم يحز بعد على الحجية الكاملة التي توجب تنفيذه، وقد يكون لمحكمة الاستئناف كلمة أخرى في الطعن المقام على هذا الحكم.

أكدت في ردها على «الأنباء» أنه لم تحدد لنظره جلسة بعد ولم يحز على الحجية الكاملة التي توجب تنفيذه

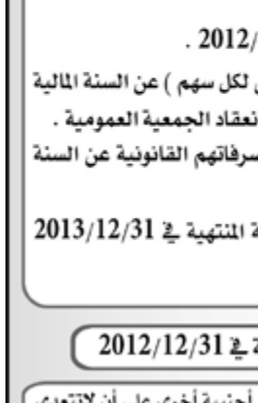

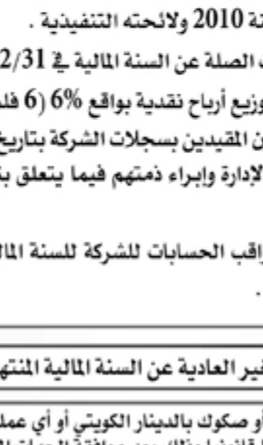

..والبنك ينظم حملة بيئية لتنظيف مخلفات التخييم

قام بنك الكويت الوطني بحملة لتنظيف مخلفات التخييم بعد انتهاء موسم البر. وتوجه فريق من الموظفين المتطوعين في البنك الى مناطق التخييم المختلفة لإزالة النفايات والمخلفات التي تركها مرتادو البر، وشملت الحملة مساحات واسعة من المخيمات في الكويت والموزعة بين منطقة جليعة وبنيدر ومينا عبدالله.

وتندرج هذه الحملة ضمن برنامج بيئي متكامل يهدف من خلاله البنك الوطني الى حماية البيئة ونشر الوعي تجاهها. وكان البنك الوطني قد أطلق مع بداية موسم البر حملته البيئية السنوية لحماية المخيمات البرية والتي غطت أكثر من 200 مخيم، وتخللها توزيع اكثر من 250 حاوية وما يقارب 1000 نشرة إرشادية، كما قدمت الحملة للمخيمين شرحا مفصلا عن احتياطات الأمن والسلامة التي يجب عليهم اتخاذها أثناء إقامتهم في البر وأهمية حماية البيئة.

يعقوب الباقر

وقال مسؤول العلاقات العامة في بنك الكويت الوطني يعقوب الباقر ان البنك الوطني ملتزم بمسؤوليته الاجتماعية، وهو يحرص من خلال المبادرات التي يطلقها كأول بنك صديق للبيئة في الكويت على تعزيز الوعي البيئي ونشره بين أفراد المجتمع، إلى جانب مبادراته وبرامجه التي تغطي كافة المجالات الاجتماعية والصحية والرياضية والانسانية.

وأضاف الباقر ان المتطوعين من موظفي البنك الوطني قاموا بعملية مسح لأماكن إزالة المخيمات والتي تنتشر فيها عقب انتهاء موسم البر المخلفات من قاذورات ونفايات، وعملوا على فرز النفايات وجمعها بحسب أنواعها في أكياس الى جانب تأمين نقل المخلفات الضخمة والكبيرة في حاويات متخصصة.

وتأتي هذه الحملة ضمن جهود البنك الوطني الهادفة الى تعزيز نهجه كبنك صديق للبيئة، حيث يقوم سنويا بإطلاق حملات بيئية واسعة النطاق في إطار برنامج بيئي متكامل وذلك لتعزيز الوعي البيئي في المجتمع. ولمتابعة المزيد عن نشاطات البنك الوطني، يمكن زيارة الصفحة الرسمية للبنك الوطني على فيسبوك NBK Official Page وعلى تويتر وانستغرام @NBKPage.

شركة التخصيص القابضة
PRIVATIZATION HOLDING COMPANY
إعلان تذكيري
لحضور إجتماع الجمعية العامة العادية والغير عادية
يسر شركة التخصيص القابضة (ش.م.ك) دعوة المساهمين الكرام لحضور إجتماع الجمعية العامة العادية والغير عادية للشركة والمزمع عقدها الساعة الحادي عشر والنصف من صباح يوم الثلاثاء الموافق 2013/5/7م وذلك في مقر وزارة التجارة - بلوك 2 قاعة (أ)
جدول أعمال الجمعية العامة العادية عن السنة المالية المنتهية في 2012/12/31
1. سماع تقرير مجلس الإدارة للسنة المالية المنتهية في 2012/12/31 والمصادقة عليه.
2. سماع تقريرمراقبي حسابات الشركة للسنة المالية المنتهية في 2012/12/31 والمصادقة عليه .
3. اعتماد الميزانية العمومية المجمعة والحسابات الختامية للشركة للسنة المالية المنتهية في 2012/12/31 والمصادقة عليه .
4. تفويض مجلس الإدارة لشراء أوبيع أسهم الشركة بما لايتجاوز10% من رأسمالها وذلك بعد موافقة الجهات المختصة وفقا للقانون رقم 7 لسنة 2010 ولائحته التنفيذية .
5. الموافقة على التعامل مع الأطراف ذات الصلة عن السنة المالية في 2012/12/31 .
6. الموافقة على توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية بواقع 6% (6 فلس لكل سهم) عن السنة المالية المنتهية في 2012/12/31 على المساهمين المقيدين بسجلات الشركة بتاريخ إنعقاد الجمعية العمومية .
7. إخلاء طرف السادة أعضاء مجلس الإدارة وإبراء ذمتهم فيما يتعلق بتصرفاتهم القانونية عن السنة المالية المنتهية في 2012/12/31 .
8. الموافقة على تعيين أوإعادة تعيين مراقب الحسابات للشركة للسنة المالية المنتهية في 2013/12/31 وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم .
جدول أعمال الجمعية العامة الغير العادية عن السنة المالية المنتهية في 2012/12/31
1 - تفويض مجلس الإدارة بأصدار سندات أو صكوك بالدينار الكويتي أو أي عملة أجنبية أخرى على أن لاتتعدى قيمتها المصدرة الحدود القصوى المسموح بها قانونيا وذلك بعد موافقة الجهات المختصة وفقا للقانون رقم 7 لسنة 2010 ولائحته التنفيذية .
يرجى من السادة المساهمين الراغبين في حضور الإجتماع مراجعة الشركة الكويتية للمقاصة في مقرها الكائن في برج أحمد - الدور الخامس - شارع الخليج العربي - سجل المساهمين لإستلام بطاقة دعوة الحضور .
مجلس الإدارة

الهاشم: 9,2 مليارات دولار التكلفة التقديرية لتآكل المعدات في الكويت

كونا: قدر رئيس جمعية «التآكل» الأميركية ـ فرع الكويت د.عبدالحميد الهاشم التكلفة التقديرية للتآكل في المعدات على مستوى دول الخليج العربي في العام 2013 بـ 84 مليار دولار تبلغ حصة الكويت منها نحو 9,2 مليارات دولار.

وقال الهاشم خلال ورشة عمل امس بعنوان «مجتمع التفتيش والتآكل» ان التكلفة التقديرية للتآكل في السعودية تبلغ نحو 39 مليار دولار والبحرين 1,86 مليار وعمان 4,2 مليارات وقطر 10,6 مليارات والامارات 19,4 مليارا واخيرا الكويت بنحو 9,2 مليارات دولار.

وأضاف ان هذه المبالغ تمثل تكلفة استبدال المعدات واستخدام الاصباغ والحماية الكاثودية واختيار مواد اكثر استدامة والعنصر البشري، مبينا أن هذه التكلفة تعادل القيمة الاجمالية للتكلفة التقديرية لعمليات التآكل وصيانتها.

«المركز الديبلوماسي»: مخزون الغاز العالمي يلبي الاستهلاك لـ 250 عاما

كونا: قال تقرير اقتصادي متخصص ان مخزون احتياطي الغاز العالمي يكفي لتلبية الحاجة لأكثر من 250 عاما مقبلة وفقا لمعدلات الاستهلاك الحالية في وقت ترتفع فيه مستويات الاحتياطات كل عام. وأضاف التقرير الصادر حديثا عن المركز الديبلوماسي للدراسات الاستراتيجية خص بنشره «كونا» امس ان صناعة النفط والغاز في العالم تمكنت خلال العام 2012 من إضافة حوالي 100 تريليون قدم مكعبة من موارد الغاز الجديدة من خلال التنقيب الاستكشافي.

وذكر ان الطلب على الطاقة في العالم يشهد تزايدا مستمرا خصوصا مع ارتفاع عدد السكان اضافة الى النمو السريع الذي تشهده الأسواق الناشئة.

إعلان تذكيري
لحضور اجتماعي الجمعية العامة العادية وغير العادية
لشركة بيان للاستثمار ش.م.ك
يسر مجلس إدارة شركة بيان للاستثمار تذكير السادة المساهمين الكرام بموعد اجتماعي الجمعية العامة العادية وغير العادية للشركة عن العام المالي المنتهي في 2012/12/31 المقرر انعقادهما في تمام الساعة الثانية عشر من ظهر يوم الأربعاء الموافق 2013/05/8 في القاعة (ب)، الدور الأول، بمقر وزارة التجارة والصناعة الكائن في مجمع الوزارات بمنطقة المرقاب، وبحضور ممثلي كل من وزارة التجارة والصناعة وهيئة أسواق المال وسوق الكويت للأوراق المالية والشركة الكويتية للمقاصة والمدقق الخارجي، وذلك للنظر في بنود جداول الأعمال الآتية:
أولا: جدول أعمال الجمعية العامة العادية الخامسة عشر
1. سماع تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة خلال العام المالي المنتهي في 2012/12/31، والمصادقة عليه.
2. سماع تقرير مراقبي الحسابات عن العام المالي المنتهي في 2012/12/31 والموافقة عليه.
3. اعتماد الميزانية العمومية والبيانات الختامية للعام المالي المنتهي في 2012/12/31.
4. الموافقة على توصية مجلس الإدارة بعدم توزيع أرباح عن العام المالي المنتهي في 2012/12/31.
5. الموافقة على اقتراح مجلس الإدارة بعدم توزيع مكافأة مجلس الإدارة عن العام المالي المنتهي في 2012/12/31.
6. الموافقة على التعامل مع الأطراف ذات الصلة.
7. تفويض مجلس الإدارة بشراء أو بيع أسهم الشركة بما لا يجاوز 10% من عدد أسهمها، وذلك وفقاً لما تنص عليه المادة رقم 175 من قانون الشركات التجارية رقم 25 لسنة 2012 وتعديلاته.
8. إخلاء طرف السادة أعضاء مجلس الإدارة وإبراء ذمتهم عن كل ما يتعلق بتصرفاتهم القانونية والمالية والإدارية عن العام المالي المنتهي في 2012/12/31.
9. انتخاب وتعيين أعضاء مجلس إدارة الشركة لمدة ثلاث سنوات قادمة.
10. تعيين أو إعادة تعيين مراقبي حسابات الشركة للسنة المالية 2013، وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهما.
وعلى من يرغب من السادة مساهمي الشركة في ترشيح نفسه لعضوية مجلس الإدارة، أن يتقدم خلال أسبوع من تاريخ نشر هذا الإعلان إلى أمين سر مجلس الإدارة بمقر شركة بيان للاستثمار في منطقة القبلة، شارع فهد السالم، مجمع سعاد التجاري، الدور 12، وذلك لاستيفاء المطلوب.
ثانيا: جدول أعمال الجمعية العامة غير العادية الحادية عشر
تعديل المادة رقم (13) من النظام الأساسي للشركة:-
النص الحالي قبل التعديل :-
يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة مؤلف من (7) سبعة أعضاء يتم انتخابهم من قبل الجمعية العامة بالتصويت السري.
النص المقترح بعد التعديل:-
يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة مؤلف من (5) أعضاء (خمسة أعضاء) تنتخبهم الجمعية العامة بالتصويت السري ويجوز لكل مساهم سواء كان شخصا طبيعيا أو اعتباريا تعيين ممثلين له في مجلس إدارة الشركة بنسبة ما يملكه من أسهم فيها، ويستنزل عدد أعضاء مجلس الإدارة المختارين بهذه الطريقة من مجموع أعضاء مجلس الإدارة الذين يتم انتخابهم ولا يجوز للمساهمين الذين لهم ممثلين في مجلس الإدارة الاشتراك مع المساهمين الآخرين في انتخاب باقي أعضاء مجلس الإدارة إلا في حدود ما زاد عن النسبة المستخدمة في تعيين ممثليه في مجلس الإدارة ويجوز لمجموعة من المساهمين أن يتحالفوا فيما بينهم لتعيين ممثل أو أكثر عنهم في مجلس الإدارة وذلك بنسبة ملكيتهم مجتمعة وتكون مدة العضوية في المجلس ثلاث سنوات قابلة للتجديد.
وذلك بعد أخذ موافقة الجهات المختصة والتأشير بالسجل التجاري.
لذا يرجى من السادة المساهمين الراغبين بالحضور مراجعة الشركة الكويتية للمقاصة - إدارة حفظ الأوراق المالية - منطقة شرق - شارع الخليج العربي - بجانب المستشفى الأميري - برج أحمد - الدور الخامس - دولة الكويت - هاتف رقم 22464565 / 22464585، مصطحبين معهم شهادات الأسهم أو إشعارات التحويل الأصلية وذلك لاستلام استمارات التوكيل وبطاقات الحضور.
والله ولي التوفيق،
رئيس مجلس الإدارة
بيان للاستثمار BAYAN INVESTMENT
(965) 1840000
bayaninvest.com